

## بسم الله الرحمن الرحيم

### الأصل الصرفي: ماهيته وأثره في معالجة البنية الصرفية

الأستاذ المشارك الدكتور: عبدالله محمد زين بن شهاب

جامعة حضرموت - كلية التربية - سيئون

توطئة:

أبدع الصرفيون المتقدمون في تحليلاتهم الصرفية أيما إبداع، واستطاعوا أن يغوصوا بجدارة في أعماق البنى الصرفية، موجهين هذه البنى توجيهاً يتوافق مع طبيعة الفكر الصرفي المتداول وقتذاك، فأنتجوا لنا رؤى صرفيةً وصوتيةً جديرةً بالاهتمام بها والوقوف عند مضامينها، والنظر في كنهها، لأجل ذلك جاء هذا البحث ليقدم لنا جزءاً يسيراً من هذا الفكر، من غير ترديد ولا تكرير لهذه التوجيهات والتحليلات، وإنما مبتغاناً الارسترشاد بها، وجعلها سراجاً وضاءً يقودنا إلى قراءة أخرى تأملية متأنية نستطيع الخروج في ضوئها بنتائج تخدم الدرس الصرفي - إن شاء الله تعالى -.

ونحن في بحثنا هذا لا نروم المتابعة التفصيلية لطبيعة الأصل اللغوي في العربية، ولا نروم معرفة أنواعه وسيروته في قواعد العربية؛ لأن ذلك كله قد درس وشُرح وفُصل<sup>١</sup>، وإنما همنا هنا أن نسلط الضوء على الأصل الصرفي؛ ماهيةً وطبيعةً وتأثيراً في كيفية معالجة البنية، فالأصل الصرفي - في حد علم الباحث - لم يُعطَ حقه دراسةً وتمحيصاً، فأغلب الدراسات اتجهت اتجاهها كلياً للأصل النحوي معرفةً أنواعه وقواعده واتجاهاته وتفاعلاته والعدول عنه في مضمار السياق التركيبي<sup>٢</sup>، حتى ليُظن بعد ذلك أنه لا يوجد في العربية سوى أصل واحد حسب هو الأصل النحوي.

لأجل ذلك حمل هذا البحث على عاتقه الغوص في الأصل الصرفي وفي جزء محدد منه يخص الكلمات الاشتقاقية في الأسماء والأفعال التي هي في الأصل موضعه، أما الكلمات الجامدة بكل صنوفها وأشكالها؛ اسماً أو فعلاً أو حرفاً، فلا تدخل في إطار دراسة الأصل الصرفي.

ومما يجب التنويه إليه أن هذا البحث تناول الأصل الصرفي وأثره في معالجة البنية الصرفية، بوصفها الشكل المجرد من أصوات العلة والتضعيف ومن اللواصق اللفظية الأخرى، فعالج البنية كما هي في أصلها الصرفي، وانعكاس هذه المعالجة

<sup>١</sup> ينظر: الأصول (دراسة أبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب): ١١٤ - ١٦١.  
<sup>٢</sup> ينظر: الأصول في النحو: /، والاقتراح:، ولمع الأدلة:

على طبيعة الوزن الصرفي لهذه البنية، لذا كان من المحتم أن يأخذ الوزن الصرفي قسطاً وافراً من هذا البحث؛ لأن الأصل الصرفي لا يمكن أن يتجسد ولا تظهر معالمه إلا في الوزن الصرفي، ولأن هناك دعوات لتهميش هذا الوزن وجعل الوزن الصوتي يقوم مقامه، فكان لا بد من الحديث حينئذ عن الوزن الصوتي وموازنته بالوزن الصرفي، وهل من الممكن أن يكون بديلاً عن الوزن الصرفي؟، لكن هذا لا يعني أن البحث يريد أن يثير مناقشات سبق تناولها من قبل، أو يريد أن يستقصي كل مواطن الصرف العربي إعلالاً وإبدالاً وإدغاماً وما يتصل بها من موضوعات أخرى كالقلب المكاني مثلاً، إنما همه أولاً وأخيراً أن يوضح مكانة الأصل الصرفي في الدراسة الصرفية، كمكانة الأصل النحوي في الدراسة النحوية، مع الاعتماد على الوسائل والآليات التي توضح هذه المكانة وتعززها مثل الوزن الصرفي الذي يمثل الدعامة الرئيسية للحفاظ على هذا الأصل.

إن هذا البحث قد اختط لنفسه مساراً منهجياً محدداً يتمثل في الوصف والتحليل، فيصف كلام النحويين والصرفيين الموثوث هنا وهناك ثم يُعْمَل فيه يد التحليل حتى يستطيع الوصول إلى نتائج مرضية بعون الله تعالى.

### الأصل الصرفي مصطلح صرفي:

إذا كان الأصل النحوي مصطلحاً ينتمي لعلم النحو، فإن الأصل الصرفي مصطلحٌ ينتمي لعلم الصرف، مع أن الأصول الصرفية عند القدامى كانت تدرج في الغالب مع الأصول النحوية، ولشدة هذا الالتصاق عرف بعضهم أصول الصرف بأنها ((علم يبحث فيه عن أدلة النحو))<sup>٣</sup>، ومع هذا الالتصاق الذي بلغ درجة الخلط يكون لزاماً على الناقد اللغوي أن يحدد هوية المصطلحات الصرفية ويجعل لها استقلالية مصطلحية حتى ينماز علم الصرف بمحتوياته الصرفية المحددة عن علم النحو بمكوناته التركيبية المتنوعة، بوصفهما مستويين من مستويات علم اللغة.

لأجل ذلك عندما نفتش عن مصطلح (الأصل الصرفي) في المعاجم اللغوية التي تخصصت في الصرف أو النحو لا نلقى لهذا المصطلح رواجاً داخل هذه المعاجم بل يأخذ الأصل النحوي قدحَ المعلى في شرحه وتفصيل أحواله وتأصيله.

إننا هنا أمام مصطلحات صرفية ونحوية متداخلة بعضها مع بعض فهناك (الأصل الصرفي) مقابل (الأصل النحوي) وهناك (أصول الصرف) مقابل (أصول النحو)، وكل مصطلح من هذه المصطلحات له محدداته وحدوده، مع أننا قد نجد قواسم مشتركة في بعضها، وبخاصة في مصطلحي (أصول الصرف) و(أصول النحو) من حيث

<sup>٣</sup> المعجم المفصل في علم الصرف: ١٤٤.

طبيعة الأدلة الإجمالية التي تتجلى في السماع والقياس و الإجماع والاستصحاب والاستحسان، وهو ما يعرف عند بعضهم بأدلة النحو الإجمالية<sup>٤</sup> في علم النحو، وبأدلة الصرف الإجمالية في علم الصرف التي كان من المفترض أن تأخذ طريقها في علم الصرف لكنها اتجهت اتجاها كلياً لعلم النحو، حتى إنك إذا أردت أن تستعرض شيئاً من أصول الصرف فما عليك إلا أن ترجع إلى أصول النحو وتأخذ منها ما يتوافق مع أصول الصرف<sup>٥</sup>.

إن الأصل الصرفي يعني في صورته العامة الأصل الذي يُحمَلُ الاستخدام عليه، فهو على هذا المنوال ((يراد به الحروف الموضوعية على المعنى وضعاً أولياً))<sup>٦</sup> لأنه هو الأصل المفترض للكلمة، وهو بهذا الوصف يشبه أن يكون فكرة مجردة أو صورة ذهنية<sup>٧</sup>، هذه الفكرة المجردة أو الصورة الذهنية تؤديان إلى ما يسمى بأصل الوضع، وأصل الوضع هذا يعني ((الحروف اللازمة للكلمة كيف تصرفت))<sup>٨</sup>

وبناء على ما ذكر آنفا يُعد الأصل الصرفي مصطلحاً صرفياً محضاً، له كيانه واستقلاله في الدراسات الصرفية قديمها وحديثها، ومن هذا الأصل نشأت القوانين الصرفية التي تخص البنية الصرفية إعلالاً وإبدالاً وإدغاماً ونحو ذلك.

من هذا المنطلق نلفي حالة من الترابط والتواء بين الأصل الصرفي والجذر الصرفي (الجذر اللغوي)؛ فيعني الجذر ((أصل الكلمة قبل أن يطرأ عليها أي زيادة أو إبدال))<sup>٩</sup>، وهذه الأصول ((لا تتغير من صيغة لأخرى؛ لأنها حروف المادة الثابتة))<sup>١٠</sup>، وهذا ما سيتضح لاحقاً - إن شاء الله تعالى -

### الأصل الصرفي يتجسد في الكلمات المشتقة:

إذا ما تأملنا المساحة اللغوية التي يدخل في إطارها الأصل الصرفي فإننا نلفيها مساحة محددة تنحصر في الكلمات المشتقة، اسماً أو فعلاً، فالأسماء الجامدة والأفعال الجامدة والحروف أو الأدوات النحوية لا يشملها الأصل الصرفي لأنها لا تدخل تحت مسمى الاشتقاق بل تدخل في مسمى الجمود، ولما كان الأمر كذلك فإن الأصل الصرفي لا يظهر ولا يتحقق إلا في ثنائية (الأصل/الفرع)، فالأصل يُعنى به أصل الاستخدام أو ما يعرف بأصل الوضع<sup>١١</sup>، وهو الأصل المفترض ذو الصورة الذهنية

<sup>٤</sup> ينظر: الاقتراح: ٧٢.

<sup>٥</sup> ينظر: الأصول في النحو: ١٧٩/٣ وما بعدها، ولعم الأدلة:

<sup>٦</sup> مسائل خلافية في النحو: ٧٣ - ٧٤.

<sup>٧</sup> ينظر: الأصول (دراسة أيبستولوجية لفكر اللغوي عند العرب): ، والقياس في النحو: ٣٢.

<sup>٨</sup> شرح الملوكي في التصريف: ١٠٨.

<sup>٩</sup> المعجم المفصل في علم الصرف: ٢٠٠.

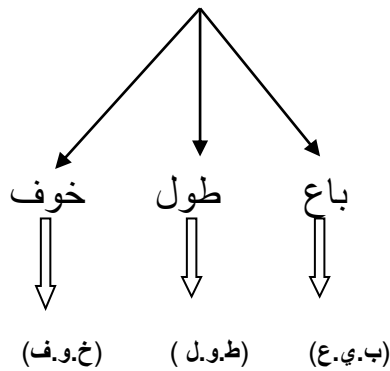
<sup>١٠</sup> المنهج الصفتي للبنية العربية: ٤٦.

<sup>١١</sup> ينظر: المصدر السابق:

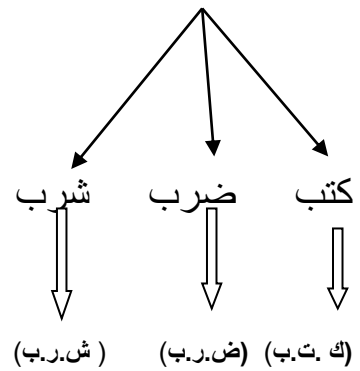
المجردة الذي يتحول بعد ذلك بفعل الاشتقاق إلى دائرة الاستخدام اللفظي الذي يتجلى في مسمى الفرع، وهذا يؤدي بنا إلى نتيجة مفادها أن الألفاظ المستعملة هي التي تدخل في إطار الأصل الصرفي، أما الألفاظ المهملة فلا تدخل تحت عباؤه ولا تنضوي تحته .

إن الأصل الصرفي لا يشمل الكلمات التي دخلها اعتلال حسب، بل يشمل أيضا الكلمات الصحيحة التي لم يدخلها اعتلال، إذ يشترك النوعان في أن الأصل الصرفي في كليهما يتكون من أصول صوتية صحيحة، لأجل ذلك يحصل تطابق بين الأصل الصرفي للكلمة وهو الأصل المفترض لها والكلمة المستخدمة في سياق التعبير في حالة تأليف الكلمة من أصوات صحيحة، ويحصل عدم تطابق بينهما عندما تكون الكلمة معتلة في أحد أصواتها، فيكون الأصل المفترض في هذه الحالة يمثل لفظة افتراضية محددة تختلف حتما عن الأصل المستخدم ، فعندما نبحث - مثلا - عن الأصل الصرفي لكلمة صحيحة الأصول، كالفعل (كتب) أو (شرب) أو (ضرب)، نلفي أن الأصل الصرفي لها هو (كتب)، و(شرب)، و(ضرب) على التوالي، يتطابق تماما مع الاستخدام، لكننا إذا بحثنا عن الأصل الصرفي لكلمة (طال) أو (خاف) أو (باع) معتلة العين، فإن الحالة ستختلف عن سابقتها في عدم تطابق الأصل المفترض مع الاستخدام؛ لأن الأصل المفترض لهذه الكلمات هو (طُول) و(خَوْف) و(بَيْع) على التوالي، لكن حصل التطابق في الأصول الصرفية لكلا النوعين في أن الأصول الصوتية لكل منها أصول صحيحة.

الأصل الصرفي يتكون من أصول صحيحة

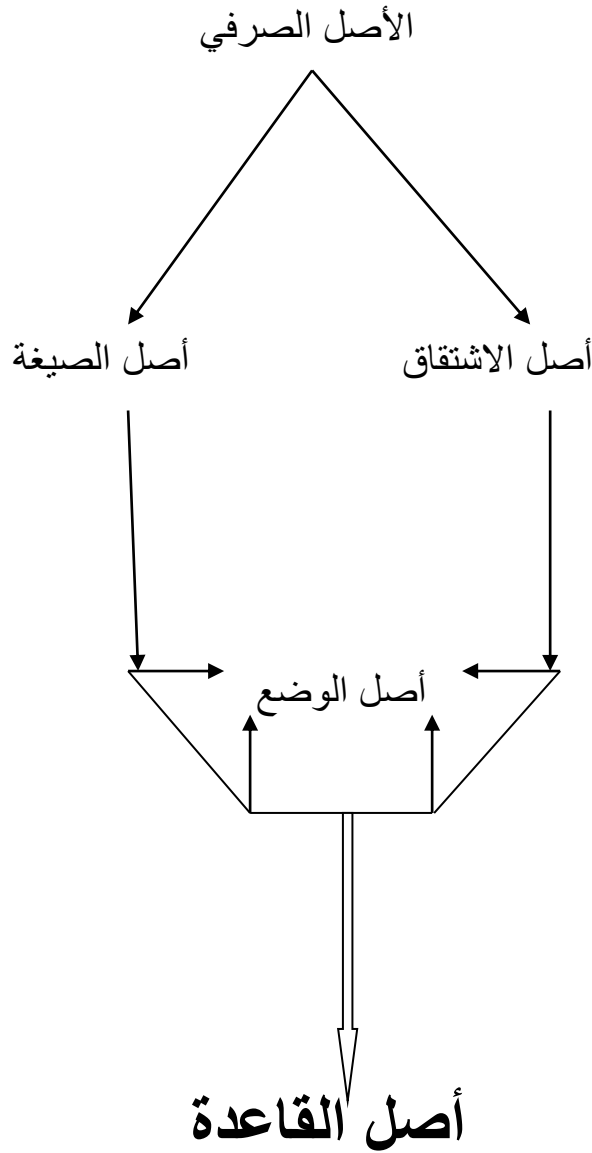


الأصل الصرفي يتكون من أصول صحيحة



إن هذه الأصول الصرفية (الافتراضية) تعد منطلقا رئيسا لإظهار ما يستخدم بعد ذلك من ألفاظ على مستوى السطح (الاستخدام)، فهي تمثل (أصل الوضع)، الذي يتكون من

عنصرين مهمين هما: ((أصل الاشتقاق، وأصل الصيغة، وحين يتقاطع هذان يأتي عن التقائهما أصل مجرد في الذهن أو نموذج وصورة معقولة لا منطوقة يحاول النحوي أن يكشف عنها من خلال النظر إلى الاستعمال.))<sup>١٢</sup>، فأصل الاشتقاق يتمثل في فاء الكلمة وعينها ولامها، فالفعل (شرب) أصل اشتقاقه (شرب) وأصل صيغته (ش.ر.ب.)، والفعل (قال) أصل اشتقاقه (قول) أما أصل صيغته فهو (ق.و.ل.) وهكذا دواليك، فالصرفيون ((لم يصلوا إلى أصل الوضع إلا بعد أن جردوا نوعين من الأصول التي تسبق أصل الوضع))<sup>١٣</sup> هما أصل الاشتقاق وهو الأصل الذي اشتقت منه الكلمة، وأصل الصيغة وهو ما يعرف بالجزر اللغوي للكلمة، ويمكننا أن نجسد ذلك تخطيطاً على النحو الآتي:



<sup>١٢</sup> الأصول (دراسة أبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب): ١٢٥.

<sup>١٣</sup> المصدر السابق: ١٢٣.

فأصل القاعدة الصرفية أو قاعدة الأصل هي خلاصة المراحل السابقة التي مرت بها الكلمة التي تتجسد في القانون الصرفي العام الذي تخضع له الكلمة، فمثلا القاعدة الصرفية التي تقول (إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها قلبتا ألفا)<sup>١٤</sup>، هذه قاعدة صرفية تمثل قانونا صرفيا هو أصل قاعدة أو قاعدة لأصل، تجسدت في كل الكلمات المعتلة التي أصل وضعها يتشكل من هذا التأليف الصوتي، وأصل الوضع هذا جاءنا من تقاطع الأصلين السابقين، إضافة إلى الاعتماد على منهج استقرائي<sup>١٥</sup> اعتمد عليه الصرفيون فأوجدوا لنا بعد ذلك نتيجة هذا الاعتماد قوانين صرفية يُبنى عليها علم الصرف .

### الأصل الصرفي والأصل النحوي:

قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: ((إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها عللها، وإن لم يُنقل ذلك عنها.))<sup>١٦</sup>، لأجل ذلك لم يكن في خلد المتكلم إذا أراد أن ينطق بكلمة (ميعاد) مثلا يحسبها (موعاد)، وإذا أراد أن ينطق بكلمة (مهدي) يحسبها (مهدي)، وإذا أراد أن ينطق بكلمة (اصطبر) يحسبها (اصتبر)، هذه أصول صرفية مفترضة جاءت في أصلها من ((اختراع النحاة، بنوها على علاقة التقاطع بين أصل الاشتقاق وأصل الصيغة، فهي إطار من أطر اللغة، لا عمل من نشاط المتكلم.))<sup>١٧</sup>، من هذا المنطلق تحدث ابن جني عن هذه الحالة في ((باب مراتب الأشياء، وتنزيلها تقديرا وحكما لا زمانا ووقتا))<sup>١٨</sup>، قائلا: ((هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه، لا حقيقة تحته، وذلك كقولنا: الأصل في قام قوم، وفي باع بيع، وفي طال طول، وفي خاف ونام وهاب خوف ونوم وهي ب، وفي شد شدد، وفي استقام استقوم، وفي يستعين يستعون، وفي يستعد يستعد، فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها - مما يُدعى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه - قد كان مرة يقال؛ حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد: قوم زيد، وكذلك نوم جعفر، وطول محمد وشدد أخوك يده، واستعدد الأمير لعدوه؛ وليس الأمر كذلك، بل بضده، وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ماتراه وتسمعه.))<sup>١٩</sup>، ثم استطرده في حديثه قائلا: ((فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمان كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر.))<sup>٢٠</sup>، ثم يؤكد أن هذه الأصول المفترضة مرفوضة الاستعمال، مدلا على

<sup>١٤</sup> ينظر:

<sup>١٥</sup> ينظر:

<sup>١٦</sup> الإيضاح في علل النحو: ٦٦.

<sup>١٧</sup> الأصول (دراسة أبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب): ١٥٠، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ، و مناهج البحث في اللغة:

<sup>١٨</sup> الخصائص: ٢٥٧/١.

<sup>١٩</sup> المصدر السابق: ٢٥٨/١.

<sup>٢٠</sup> المصدر نفسه.

ذلك بقوله: ((ومن أدل الدليل على أن هذه الأشياء التي ندعي أنها أصول مرفوضة لا يعتقد أنها قد كانت مرة مستعملة ثم صارت من بعد مهملة ما تُعْرَضُه الصنعة فيها من تقدير ما لا يُطوع النطق به لتعذره، وذلك كقولنا في شرح حال الممدود غير المهموز الأصل؛ نحو سماء وقضاء. ألا ترى أن الأصل سماو، وقضاي، فلما وقعت الواو والياء طرفا بعد ألف زائدة قلبتا ألفين، فصار التقدير بهما إلى سماء، وقضاء، فلما التقت الألفان تحركت الثانية منهما، فانقلبت همزة، فصار ذلك إلى سماء، وقضاء. أفلا تعلم أن أحدًا ما قدرته - وهو التقاء الألفين - لا قدرة لأحد على النطق به.))<sup>٢١</sup>

أما الأصل النحوي فهو كالأصل الصرفي في أنه صورة ذهنية مجردة، لكن هذه الصورة ليست صورة مرفوضة على مستوى التركيبي، فالنحوي إذا خرج عن هذا الأصل المفترض تبادر إلى ذهنه ذلك الأصل المعدول عنه الذي يمثل في حد ذاته معنىً مستقلاً ذا فائدة، لأجل ذلك ((ليس معنى الجملة مجموع معاني المفردات التي تتألف منها، بل هو حصيلة تركيب هذه المفردات في نمط معين، حسب قواعد لغوية محددة.... فمعنى الجملة يتحدد على مستوى أعمق من التركيب الخارجي، فالتركيب الذي يحدد المعنى هو البنية الداخلية للجملة.... وهي التي تتحول إلى البنية الخارجية التي يلفظها المتكلم ويسمعها المستمع نتيجة تطبيق قواعد لغوية تسمى القواعد التحويلية،.... وهي قواعد تحذف بعض عناصر البنية الداخلية، أو تنقلها من موقع إلى موقع، أو تحولها إلى عناصر مختلفة، أو تضيف إليها عناصر جديدة.))<sup>٢٢</sup>، فعندما نقول مثلاً بأن الأصل في التركيب كذا ((ليس من باب تسليط الاعتبارات العقلية على أوضاع اللغة، وإنما هي أحكامٌ وقوانينٌ مستنبطة من استقراء كلام العرب، ومما يصدق قولهم هذا، أن هذه الأشياء التي سموها أصولاً تقدم لنا تفسيراً بيناً للظواهر التي نلمحها في واقع اللغة، وهو تفسير تتقبله البداهة.))<sup>٢٣</sup>، فالأصل النحوي على وفق ما تقدم يعد ضابطاً تركيبياً لما يُتكلَّمُ به في سياق التركيب، فلما كان هذا الضابط منطوقاً به في السلسلة الكلامية غير مرفوض فيها، استطعنا حينئذ معرفة ما طرأ عليه من تغيرات وتبدلات تخضع في الأصل لقواعد النحويين التحويلية<sup>٢٤</sup>.

وبناءً على ما تقدم آنفاً ومن خلال الموازنة بين الأصل النحوي والأصل الصرفي يتبادر لدينا تساؤل مهم: إذا كان النحويون اعتمدوا على بنى داخلية عميقة ليست مرفوضة في سياق التركيب، واتكأوا عليها في كيفية صياغة البنى السطحية، فلماذا لم

<sup>٢١</sup> المصدر السابق: ٢٦٠/١.

<sup>٢٢</sup> التقدير وظاهر اللفظ،

<sup>٢٣</sup> القياس في النحو:

<sup>٢٤</sup> ينظر:

ينهج الصرفيون النهج نفسه، فهم تعاملوا مع أصول صرفية هي في الأصل غير مستعملة، ثم بعد ذلك جعلوا هذه الأصول تمثل بنى داخلية وهي في الأصل غير مستعملة لغويا، وجعلوا الكلمات المستعملة في نطاق اللغة تخضع لها صرفيا؟ فكيف أخضعوا كلمة مستعملة لغويا بكلمة غير مستعملة لغويا، بل هي مرفوضة في سياق الاستعمال؟

قد يعترض على هذا التساؤل معترض، محتجاً بأمرين اثنين هما:

**الأمر الأول:** إن هذه الصيغ الافتراضية غير المستعملة لا تمثل نشاطا كلاميا (نصيا)، وإنما هي بمثابة إطار محدد من أطر اللغة، يمثل اختراعا من اختراعات النحويين<sup>٢٥</sup> - وقد ذكرنا ذلك سلفا - .

**الأمر الثاني:** إن هناك قاعدة من قواعد الأصل والفرع تقول: ((قد يُستعمل الفرع، وإن لم يُستعمل الأصل، ثم لا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا، ولا الفرع عن كونه فرعا.))<sup>٢٦</sup>

مع أن الناظر المتأمل في هذه القاعدة، وفي السياق الذي قيلت فيه يلقي أنها بعيدة عما نحن بصدد، فهذه القاعدة ساقها أبو البركات الأنباري في معرض حديثه عن الأفعال التي لا مصادر لها، إذ يقول: ((خلو تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلا، وأن الفعل فرغ عليه؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل))<sup>٢٧</sup>، فهو هنا يتحدث عن موضع من مواضع القلة والندرة وبخاصة في الأفعال التي لا مصادر لها، ونحن عندما نرجع إلى طبيعة القوانين اللغوية في صورتها العامة سواء أكانت في النحو أم في الصرف نلجها قواعد إجمالية بعيدة عن النظر الجزئي للاستخدام التركيبي أو اللفظي، فهي بصورة عامة تؤسس على الاطراد في الاستعمال وما خرج عن هذا الاطراد عدت القاعدة شاذة أو نادرة، فلا يعتد بها<sup>٢٨</sup>.

نرجع مرة أخرى إلى التساؤل الذي وضعناها، إذ يظهر للبحث أن القدامى أحسوا بشيء مما أثاره هذا التساؤل، ونصوص ابن جني المذكورة سلفا توحى بشيء من هذا، مع أن ابن جني لم يقدم لنا رؤى بديلة واضحة المعالم بشأن هذه المسألة، وإنما اكتفى بذكرها حسب، أما عبدالقاهر الجرجاني فقدم لنا بتحفظ إجابة عن هذا التساؤل في كتابيه (المقتصد في شرح الإيضاح) و(المفتاح في الصرف)، فذكر في المقتصد

<sup>٢٥</sup> ينظر: الأصول (دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب): ١٥٠.

<sup>٢٦</sup> الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٤١/١ (المسألة رقم: ٢٨).

<sup>٢٧</sup> المصدر السابق: ٢٤٠/٢ - ٢٤١.

<sup>٢٨</sup> ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٦٦/٢، مسألة (٩٤).



أن (لم يبيع) وزنها (لم يفل)، وأن (لم يقل) وزنها (لم يفل)<sup>٢٩</sup>، وجاء في كتاب المفتاح قوله: ((وفي البدل من الأصل جاز فيه المثالان، فمثل (كساء) فعال أو فعاء، أصله كساو، قلبت الواو همزة لتطرفها.))<sup>٣٠</sup>، وفي هذا الاتجاه يقول الدكتور عبدالصبور شاهين: ((بقي أن نعرف أن رأينا أن نزن الكلمة على ما هي عليه فعلا لا على ما كانت عليه أصلا هذا الرأي ليس بدعة غير مسبقة، فقد سبق برأي في هذا الاتجاه الإمام عبدالقاهر الجرجاني، حيث أجاز الوزن على البدل، فيقال في (قال): قال، وفي (رمى): فعاء، ولكن ينبغي أن يلاحظ القارئ الفرق بين رأيه ورأينا: فهو يرى أن الألف في (قال) بدل من الواو في الأصل (قول)، ولذلك رأى جواز الوزن على الأصل وعلى البدل، مع أن البدل والمبدل منه كالشيء الواحد على ما رأى القدماء.))<sup>٣١</sup>

### هل يمكن للوزن الصوتي أن يكون بديلا عن الوزن الصرفي؟:

سنرجئ الإجابة عن هذا التساؤل بعض الوقت، لأننا لا بد أن نتطرق لبعض المسائل التي تركز إجابة السؤال عليها، ومن ذلك ما يأتي:

#### ١ - الوزن الصرفي والأصل الصرفي:

بين الوزن الصرفي والأصل الصرفي علاقة حميمة، فعندما نتحدث عن الوزن الصرفي فنحن نتحدث بطريقة أو بأخرى عن الأصل الصرفي؛ لأن الوزن الصرفي يعد صورة معبرة تماما عن الأصل الصرفي من خلال الأوزان الصرفية التي تعبر بلسانه وتحدث باسمه، فإذا ((أردتَ وزنَ الكلمة عبرتَ عن الحروف الأصول بالفاء والعين واللام: أي جعلتَ في الوزن مكان الحروف الأصول هذه الحروف الثلاثة، كما تقول: ضرب على وزن فعل.))<sup>٣٢</sup>، فالوزن الصرفي مرآة عاكسة للأصل الصرفي، فهو يعبر عن الأصول الصوتية الصحيحة للكلمة الموزونة بغض النظر عما هي عليه في حال نطقها إعلالا أو إبدالاً أو إدغاماً، فهو يعيد الصوت المعل والمبدل والمدغم إلى أصله<sup>٣٣</sup>، ولا ينظر إلى الكلمة وهي منطوقة ملفوظ بها في سياق الاستخدام اللفظي، فإذا أردنا معرفة أصل الكلمة - اشتقاقيا - فما علينا إلا أن نرجع إلى الوزن الصرفي، علما أن بعض الباحثين قد فرق بين وزنين: وزن صرفي ووزن تصريفي، فجعل الأول منوطاً بأوزان الأسماء وجعل الثاني منوطاً بأوزان الأفعال<sup>٣٤</sup>.

<sup>٢٩</sup> ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح:

<sup>٣٠</sup> المفتاح في الصرف: ٢٨.

<sup>٣١</sup> المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٨.

<sup>٣٢</sup> شرح شافية ابن الحاجب: ١/١٢٧.

<sup>٣٣</sup> لا يعني ذلك أن الوزن الصرفي لا يصلح إلا للكلمات المعلة أو المبدلة أو المدغمة، بل هو صالح لكل الكلمات المشتقة التي تطرأ عليها زيادة أو نقصان بسوابق أو بلواحق فينعكس ذلك كله على طبيعة الوزن الصرفي، وإنما نحن ذكرنا هذه الأحوال الثلاثة لأن البحث قد سلط الضوء عليها حتى يتجسد لدينا الأصل الصرفي ونعرف ملامحه بوضوح تام.

<sup>٣٤</sup> ينظر: المصطلح الصرفي: ١٠.

## ٢ - ما هو الوزن الصوتي؟:

يلزمنا أن نتكلم عن مفهوم الوزن الصوتي، وعن بعض الأحكام المتصلة به، وعلاقته بالوزن الصرفي، حتى تكون الإجابة عن السؤال السابق مبنية بناءً علمياً صحيحاً.

عرف الدكتور عبدالصبور شاهين الوزن الصوتي في أثناء حديثه عن الصرفيين الذين نظروا إلى وزن الكلمة باعتبارين: باعتبار أصواتها وباعتبار إيقاعها<sup>٣٥</sup>، إذ قال: (( فأما اعتبار أصوات الكلمة فإن مهمة الوزن أن يقابل بين أصوات الموزون وأصوات الميزان، فأول أصول الكلمة يقابل بالفاء، وثانيها يقابل بالعين، وثالثها باللام، كما أنه يقابل الحركة بحركة مثلها دون أدنى مخالفة. ))<sup>٣٦</sup>، ثم تابع حديثه قائلاً: (( ووزن الكلمة باعتبار أصواتها يقتضي منتهى الدقة في محاذاة الأصول بالأصول والزوائد بالزوائد. ))<sup>٣٧</sup>

ومن خلال هذه الإشارات الأولية التي أباها الدكتور عبدالصبور شاهين للوزن الصوتي يظهر لنا الآتي:

أ- الحديث عن الوزن الصوتي يقتضي التركيز على الحروف الأصول والحروف الزوائد، فما كان حرفاً أصلياً عُد في الميزان أصلياً وما كان زائداً ذُكر في الميزان زائداً، وهذا يقودنا إلى مسألة في غاية الأهمية إن الوزن الصوتي يعالج الكلمة صوتياً بمعنى أنه يعالجها وهي منطوقة، بصرف النظر عن التغيرات الداخلية التي قد تحصل داخلها - صرفياً - .

ب- يظهر بوضوح مما ذكر أن الوزن الصوتي يتكون من عنصرين مهمين هما:

أصوات أصيلة ، وأصوات زائدة

فالوزن الصوتي لا يهمل الحروف الأصول ولا الحروف الزوائد، فالحرف المنطوق فعلاً في الكلمة الموزونة يقابله بحرف في الميزان، سواءً أكان أصلياً أم زائداً، لذا يتجه الوزن الصوتي إلى (( أصل ثابت في اللغة من العناصر والمكونات الصوتية، وذو هيئة محددة واضحة الصورة. ))<sup>٣٨</sup>

فالإطار الخارجي للكلمة هو الذي يركز عليه الوزن الصوتي، فهو لا يتعامل مع قوانين الإعلال والإبدال والإدغام ولا يخضع لها، وإنما همه الأكبر النظر إلى

<sup>٣٥</sup> ينظر: المنهج الصوتي للنبية العربية: ٤٩ .

<sup>٣٦</sup> المصدر نفسه.

<sup>٣٧</sup> المصدر نفسه.

<sup>٣٨</sup> الصرف وعلم الأصوات: ٤٣ .

مجموعة الأصوات التي يُتلفظ بها في الكلمة، ويؤتى بها في الميزان كأنها حروف أصول.

وبناء على ما ذكر نستطيع أن نقرر باطمئنان أن (الوزن الصوتي) مصطلح صوتي في المقام الأول؛ لأنه يتجه إلى أصوات الكلمة الأصلية (الصوامت) كما هي، ويتجه للأصوات الزائدة التي يعدها طارئة في بنية الكلمة، وهو مصطلح صرفي في المقام الثاني لأمر متعددة من أبرزها تطابق الوزن الصوتي مع الوزن الصرفي عندما تكون أصول الكلمة صحيحة، والأمر الآخر وهو الأهم إن الوزن الصوتي لا يمكن معالجته إلا بمعرفة الأصل الصرفي، وهو ما سيوضح لاحقاً.

### ٣- الوزن الصرفي والوزن الصوتي (مقاربة صوتية صرفية):

لا نريد في هذه النقطة أن نفاضل بين الوزن الصرفي والوزن الصوتي أو نقدم أحدهما على الآخر، فكل واحد منهما له ميزاته وخصائصه وطريقته التي تختلف عن الأخرى في معالجة البنية الصرفية، وإنما مبتغانا توضيح طبيعة العلاقة بين الوزنين من حيث ضرورة التأصيل العلمي للوزن الصوتي الذي نعالج تأثيره في بنية الكلمة، إذ يتجلى هذا التأصيل في قضية مهمة مرتكزها إن الوزن الصوتي في حقيقته يرجع للميزان الصرفي ويرتد إليه، ونستطيع أن نقول: إن الوزن الصوتي هو فرع عن الوزن الصرفي، لكننا كيف نثبت صحة هذه المقولة؟ نستطيع إثباتها بما هو آتٍ:

إن الميزان الصرفي يتكون من مكونين رئيسيين هما<sup>٣٩</sup>:

أ - مكون العناصر الثابتة، وهي الحروف الصحيحة (الصامتة)، التي لا تتغير ولا تتبدل في أي صيغة صرفية مهما كان اشتقاقها، ((وإذا تصورنا الأمر على هذا النحو وجب أن نعتبر هذه المادة من الصوامت هي أصل الاشتقاق، وهي التي يشتق منها المصدر والفعل بأنواعه، وسائر المشتقات.))<sup>٤٠</sup>

ب - مكون العناصر المتغيرة، وهي العناصر التي يتأثر بتغيرها الوزن الصرفي إما قلباً أو حذفاً أو نقلاً على وفق مقتضيات قواعد الإعلال والإبدال.

ومن العناصر التي تتغير أيضاً في الميزان الصرفي الحركات التي تعتري الكلمة الموزونة سواء أكانت حركات إعرابية أم حركات داخلية في بنية الكلمة

<sup>٣٩</sup> ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٣ - ٤٤.

<sup>٤٠</sup> المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٤.

ذاتها،فـ(ضَرَبَ) على وزن (فَعَلَ) و(ضُرِبَ) على وزن (فُعِلَ)،و(يَضْرَبُ) على وزن (يَفْعُلُ)،و(يُضْرَبُ) على وزن (يُفْعَلُ) وهكذا دواليك.

وعلى هذا الأساس يُبنى الميزان الصرفي من صوامت وصوائت،فالصوامت ((وهي مادة الكلمة الثابتة،تحمل المعنى الأصلي الذي تدل عليه بمجموعها.))<sup>٤١</sup> وأما الصوائت فهي((تشخص المعنى،حين تبرزه في وضع معين،فهي التي تستقل بتوجيه الدلالة إلى حيث يريد المتكلم.))<sup>٤٢</sup>،وهي بمثابة((العامل الحاسم في خلق الكلمة العربية))<sup>٤٣</sup>.

لأجل ذلك فطن الصرفيون لأمر مهم يتجسد في اختيارهم للفظة(فَعَلَ)تحديدا دون غيرها من الألفاظ،ميزانا صرفيا يظهر فيه الأصل الثلاثي للكلمة العربية والذي يمثل العدد الهائل من ألفاظ العربية،إضافة إلى أن ((معنى تركيب (ف ع ل)مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها؛إذ الضرب فِعْلٌ،وكذا القتل والنوم،فجعلوا ما تشترك الأفعال والأسماء المتصلة بها في هيئته اللفظية مما تشترك أيضا في معناه.))<sup>٤٤</sup>

واستنادا لما ذكر آنفا نستطيع أن نحدد وجه العلاقة بين الوزن الصوتي والوزن الصرفي في الآتي:

أ - تطابق الوزن الصوتي مع الوزن الصرفي في أن كليهما يعدان ضابطين صرفيين؛فالوزن الصوتي يعد ضابطا صرفياً والوزن الصرفي يعد أيضا ضابطا صرفياً، فكل واحد منهما يمثل هيئةً مستقلةً ((يمكن أن يشاركها فيها غيرها،وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها،مع اختيار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه.))<sup>٤٥</sup>

ب - يشترك الوزن الصوتي والوزن الصرفي في الأصول الصوتية لمادة الوزن (ف ع ل) وبخاصة عندما تكون هذه الأصول صحيحة أي ليست أصولا معتلة،فما كان أصله صحيحا: ثلاثيا أو رباعيا فإن وزنه الصرفي والصوتي واحدٌ،ويكون ذلك على وفق الآتي:

<sup>٤١</sup> المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٥.

<sup>٤٢</sup> المصدر نفسه.

<sup>٤٣</sup> المصدر السابق: ٤٣.

<sup>٤٤</sup> شرح شافية ابن الحاجب: ١٣/١.

<sup>٤٥</sup> شرح شافية ابن الحاجب: ٢/١،وينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٣٦/٤، والبنية الصرفية وأثرها في تغيير الدلالة: ٢٢ - ٢٣.

الفعل	طبيعة أصواته	وزنه الصرفي	وزنه الصوتي	عدد حروفه
ضرب	صحيحة	فعل	فعل	ثلاثي
أكل	صحيحة	فعل	فعل	ثلاثي
دحرج	صحيحة	فعلل	فعلل	رباعي
بعثر	صحيحة	فعلل	فعلل	رباعي

يظهر من الجدول أن كلا الوزنين (الصرفي والصوتي) يشتركان في وزن واحد، فالحركات التي في الكلمة الموزونة هي نفسها التي في الميزان، وعدد الأصوات التي في الكلمة الموزونة هي نفسها التي في الميزان، وطبيعة الأصوات التي في الكلمة الموزونة من حيث صحتها عكست نفسها على الميزان، فلم يوجد في الميزان إلا أصوات صحيحة تقابل الأصوات التي في الكلمة الموزونة.

ج - يشترك الوزن الصرفي والوزن الصوتي في طبيعة الاشتقاق الصرفي لبيئة الكلمة، فعندما يشترك الوزنان في كلمة معينة صحيحة الأصول نلفي أن اشتقاق الكلمة في الوزنين واحد، فمثلاً: الفعل (ضَرَبَ) وزنه الصرفي والصوتي واحد وهو (فَعَلَ)، فكل اشتقاقات هذه الكلمة الصرفية والصوتية بما تحويه من حروف زائدة أو ناقصة يكون واحداً في الوزنين فمثلاً (ضرباً - ضاربٌ - مضروبٌ - أضربٌ - تضربٌ) فإن أوزان هذه الكلمات الصرفية والصوتية واحد (فعالٌ - فاعلٌ - مفعولٌ - أفعلٌ - تفعلٌ)، وفس على ذلك.

د - يظهر بوضوح من أوزان الكلمات السابقة أنه يوجد لدينا وزنان: الوزن الأول: وزن صرفي، والوزن الثاني: وزن صوتي صرفي، فأما الأول فظاهرةً معالمه وواضحةً مبادئه، ويشمل هذا الوزن كل الكلمات السابقة في الجدول السابق، أما الثاني فإن الكلمة الموزونة فيه جمعت بين الوزن الصوتي والوزن الصرفي، وبخاصة عندما نتجه لوزن الكلمة صوتياً، فنلفي في هذه الحالة وزنين: وزن صوتي وهو الوزن الذي نعينه في هذه الحالة ووزن آخر صرفي للكلمة ذاتها، وهو الوزن الأول لها، ويفهم من هذا أن الوزن الصوتي مصيره الرجوع إلى الوزن الصرفي، وبخاصة عندما تتكون الكلمة من أصوات صحاح.

وتأسيسا على ما ذكر آنفا فإن البنية الصرفية ذات الأصوات الصحيحة يكون لها وزنان: وزن صرفي وهو الأصل، و وزن صوتي الذي هو في الأصل صرفي. لكن عندما تتغير الأصوات المكونة لهذه البنية فبعضها صحيح وبعضها معتل، فإن هذا الحكم لا بد أن يتغير، إذ يأخذ الوزن الصرفي اتجاها محددًا، ويأخذ الوزن الصوتي اتجاها آخر يختلف حتما عن الوزن الصرفي.

#### ٤ - الإعلال وأثره في تكوين الوزن الصوتي (القلب الإعلالي أنودجا):

لأجل معرفة التغيرات التي تطرأ على الكلمات المعتلة نأخذ أنموذجا من نماذج الإعلال وهو الإعلال بالقلب لسببين اثنين: لنتبين طبيعة التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة وأثر ذلك في كيفية تكوين الوزن الصوتي وموازنته بالوزن الصرفي، ولأن هذا النوع من الإعلال تتعدد صورته وتتنوع أحواله ومعالجاته.

كان حديثنا في ما تقدم مركزا على أوجه الاشتراك بين الوزن الصرفي والوزن الصوتي عندما تكون أصوات الكلمة الموزونة صحيحة، وتبين لنا من خلال هذه المقاربة أن هناك قواسم مشتركة بين الوزنين في هذه الحالة تحديدا، أما في هذه النقطة فإننا سننتقل بالوزن الصوتي انتقالةً أخرى تختلف عن الأولى تتجسد في أن البنية الصرفية التي سنعالجها يحتوي أحد أصواتها على حروف معتلة، ولاشك أن هذه المعالجة ستختلف عن المعالجة المتقدمة في غير واحد من الأمور، علما أننا سننطلق في معالجاتنا للوزن الصوتي في ضوء الآراء والتوجيهات التي تحدثت بها علماء الأصوات المحدثون وبخاصة في حديثهم عن المقطع الصوتي من حيث التشكيلات المقطعية للكلمة وما يصحب ذلك من معالجات صوتية تتصل بالمزدوج الصوتي وتطبيق قانون المماثلة والمخالفة بين مكوني هذا المزدوج، وما يرافق ذلك من حذف بعض مكونات المقطع الصوتي أو إثبات الأخرى أو اجتلاب عنصر صوتي من خارج النسق الصوتي، كل ذلك سيتم تناوله عند الحديث عن الوزن الصوتي، لأنه لا يمكن أن نتعرف طبيعة التغيرات التي تطرأ على البنية الصرفية إلا بهذه الآلية التي ذكرتها آنفا.

لكننا قبل أن نتطرق - صوتيا - إلى هذه المعالجات يلزمنا أن نعرض قليلا على تعريف الإعلال الذي عُرف بأنه ((تغييرٌ يلحقُ الأصوات المعتلة(الصائتة) الطويلة، مما يتسبب في تغير البنية اللغوية؛ حذفًا أو قلبًا، أو تسكينًا وفقا لضوابط وقوانين يحددها علم القواعد.))<sup>٤٦</sup>، وعرفه بعضهم بصورة تفصيلية ((بأنه تغيير في حرف العلة تغييرا معينا، قد يكون بقلبه إلى حرف آخر أو بحذف حركته، أي: تسكينه، أو بحذفه كله .... ومعنى ذلك أنه مقصور على حروف العلة

<sup>٤٦</sup> علم الصرف الصوتي: ٦٠، وينظر:

التي يحددها العرب بأنها الألف والواو والياء، ثم يلحقون بها الهمزة.))<sup>٤٧</sup>، لأجل ذلك فرق ابن عصفور بين القلب والإبدال في أن ((القلب تصيير الشيء على نقيض ما كان عليه، من غير إزالة ولا تنحية، والبدل وضع الشيء مكان غيره، على تقدير إزالة الأول وتنحيته، فلذلك جعلنا مثل (قال) و(باع) قلباً، لأن حروف العلة يقارب بعضها بعضاً، لأنها من جنس واحد، فسهل تقدير انقلاب بعضها إلى بعض، وجعلنا مثل (اتعد) ونحوه إبدالاً، لتباين حروف الصحة من حروف العلة.))<sup>٤٨</sup>

وقد ذكرنا في صفحات البحث السابقة أن الوزن الصوتي لا يخضع لقوانين الإعلال ولا يأبه لها، فإذا وُجد في الكلمة الموزونة حرفٌ علة فإنه يُنطقُ في الوزن الصوتي كما هو بغض النظر عن أصله الصرفي، وعلى هذا يمكننا القول: إن هذا الوزن لا يبحث عن أصل الكلمة اشتقاقياً وأعني بالأصل هنا أصل الأصوات الاعتلالية التي انقلبت عن أصل صرفي محدد، فهو لا ينظر إلى أصول هذه الأصوات وإنما ينظر إلى الكلمة الموزونة في حالتها النطقية، فما كان منطوقاً به أثبت في الميزان وما لم يكن منطوقاً به لم يُثبت.

إننا في هذه النقطة لا نريد أن نتطرق لقواعد الإعلال الصرفي وأقسامه ودواعيه؛ فهنا هنا أن نستقرّي مجموعةً من الأمثلة التي حصل فيها إعلال بالقلب، ثم نتبين كيفية إخضاع هذه الأمثلة للوزن الصوتي، وسنحاول بعد ذلك أن نخرج بمجموعة من الرؤى التي يمكن أن يُبنى عليها الوزن الصوتي.

### أمثلة عن الإعلال بالقلب<sup>٤٩</sup>:

نأخذ نماذج عن الإعلال بالقلب، وهي على سبيل المثال لا الحصر، وهي على النحو الآتي<sup>٥٠</sup>:

قال: (الأصل الصرفي: قَوْل) :وزنها الصرفي: **فعل**، ووزنها الصوتي: **قال**

باع: (الأصل الصرفي: **بَيْع**) :وزنها الصرفي: **فعل**، ووزنها الصوتي: **قال**

خاف: (الأصل الصرفي: **خَوْف**) :وزنها الصرفي: **فعل**، ووزنها الصوتي: **قال**

دعا: (الأصل الصرفي: **دَعَو**) :وزنها الصرفي: **فعل**، ووزنها الصوتي: **فعا**

سعى: (الأصل الصرفي: **سعي**) :وزنها الصرفي: **فعل**، ووزنها الصوتي: **فعا**

<sup>٤٧</sup> التطبيق الصرفي: ١٥٦.

<sup>٤٨</sup> الممتع في التصريف: ٣٢/١.

<sup>٤٩</sup> لمزيد من المعلومات عن الإعلال بالقلب ينظر:

<sup>٥٠</sup> ذكرنا هنا بعض المصادر التي هي في الأصل جامدة لتبين الأصل الصرفي لها، فهي وإن كانت جامدة لكن جمودها لا يعني أن ليس لها أصولاً صرفية.

ميعاد(الأصل الصرفي:مُوْعَاد):وزنها الصرفي:مفعال، ووزنها الصوتي:ميعال  
ميقات(الأصل الصرفي:مُوقَات):وزنها الصرفي:مفعال، ووزنها الصوتي:ميعال  
ميزان(الأصل الصرفي:مُوزَان):وزنها الصرفي مفعال، ووزنها الصوتي:ميعال.  
موقن(الأصل الصرفي:مُوقِن):الوزن الصرفي:مفعل،الوزن الصوتي:موعل.  
موسر(الأصل الصرفي:مُوسِر):الوزن الصرفي:مفعل،الوزن الصوتي:موعل.  
موقظ(الأصل الصرفي:مُوقِظ):الوزن الصرفي:مفعل،الوزن الصرفي:موعل  
طوبى(الأصل الصرفي:طُوبَى):الوزن الصرفي:فعلى،الوزن الصوتي:فولى.  
تقوى(الأصل الصرفي:تَقْوَى):الوزن الصرفي:فعلى،الوزن الصوتي:فعوى.  
فتوى(الأصل الصرفي:فَتْوَى):الوزن الصرفي:فعلى،الوزن الصوتي:فعوى.  
شروى(الأصل الصرفي:شَرْوَى):الوزن الصرفي:فعلى،الوزن الصوتي:فعوى.  
رضي(الأصل الصرفي:رَضِيَ):الوزن الصرفي:فعل،الوزن الصوتي:فعي.  
صيام(الأصل الصرفي:صَوَام):الوزن الصرفي:فعال،الوزن الصوتي:فيال.  
قيام(الأصل الصرفي:قَوَام):الوزن الصرفي:فعال،الوزن الصوتي:فيال.  
ديار(الأصل الصرفي:دَوَار):الوزن الصرفي:فعال،الوزن الصوتي:فيال.  
سياط(الأصل الصرفي:سِوَاط):الوزن الصرفي:فعل،الوزن الصوتي:فيال.  
دنيا(الأصل الصرفي:دُنُوَى):الوزن الصرفي:فعلى،الوزن الصوتي:فُعيا.  
عليا(الأصل الصرفي:عَلُوَى):الوزن الصرفي:فعلى،الوزن الصوتي:فُعيا.  
سيد(الأصل الصرفي:سَيُود):الوزن الصرفي:فيعل،الوزن الصوتي:فيل  
ميت(الأصل الصرفي:مَيُوت)،الوزن الصرفي:فيعل،الوزن الصوتي:فيل.

### مناقشة الأمثلة وتحليلها:

ما يُلاحظ من النظرة الأولى على هذه الأمثلة أن الوزن الصرفي اختلف عن الوزن الصوتي، فلم يشترك مع الوزن الصرفي في أي وزن من أوزانه، فأوزانه تنطلق من مبدأ ما هو منطوق في الكلمة الموزونة يؤتى به في الوزن، بغض النظر عن أصله.



إن الأوزان التي اختلف وزنها الصرفي عن وزنها الصوتي في هذا القلب هي على النحو الآتي:

- فعل (وزن صرفي) ← فال (وزن صوتي)  
فعل (وزن صرفي) ← فع (وزن صوتي)  
فَعِلَ (وزن صرفي) ← فعِي (وزن صوتي)  
مفعال (وزن صرفي) ← ميعال (وزن صوتي)  
مفعل (وزن صرفي) ← موعل (وزن صوتي)  
فعلِي (وزن صرفي) ← فولِي (وزن صوتي)  
فعلَى (وزن صرفي) ← فعوى (وزن صوتي)  
فعلَى (وزن صرفي) ← فعِيَا (وزن صوتي)  
فعال (وزن صرفي) ← فيال (وزن صوتي)  
فيعل (وزن صرفي) ← فيل (وزن صوتي)

فشمل التغيير عين الكلمة ولامها، وتسلط على العين واللام أكثر من تسلطه على الفاء؛ لأن طرف الكلمة الأول لا يمسه التغيير غالباً إلا في صور محدودة<sup>٥١</sup>، وإذا ما أنعمنا النظر في هذه التغييرات التي أنتجت الوزن الصوتي فنجد أنفسنا ملزمين بإيراد التوجيهات الصوتية (المقطعية) للقائلين بفكرة الوزن الصوتي مناقشين إياها، مع إبداء بعض الملحوظات التي تتفق مع هذه الفكرة أو تختلف معها، وهي على النحو الآتي:

أ - إذا حصل الإعلال في ثلاثة الأفعال الأولى (قال - باع - خاف) وسلمنا ابتداء بما قرره الصرفيون على أن أصلها (قول - بيع - خوف) على التوالي، فإن من ذهب إلى القول بفكرة الوزن الصوتي لن يتفق معهم في وزنها ب(فعل)؛ فإذا قلنا بأن وزنها (فعل) فإننا نثبت أن الألف المدية وهي التي تقابل عين الفعل ينبغي أن تكون متحركة، شأنها شأن الصوت الصحيح في: (كتب - درس - شرب)، فالتاء في (كتب) والراء في (درس) والراء في (شرب) تقابل عين الفعل، فكان من المحتم في هذه الأفعال الثلاثة أن تكون على وزن (فعل)، لكن الألف المدية التي تقابل عين الفعل (على وفق توجيهات الصرفيين) ليست متحركة، لأنها تعد امتداداً لحركة

<sup>٥١</sup> لمعرفة هذه الصور ينظر:

الصوت الذي قبلها وهو فاء الفعل<sup>٥٢</sup>، فلا يمكن أن نجعلها تقابل عين الفعل، التي ليس لها وجود البتة ولا يمكن إثباتها في الوزن حينئذ، على هذا الأساس كان لزاما عندهم جعل وزن هذه الأفعال (فال) وليس (فعل)، وهذا ما تثبته الكتابة الصوتية (المقطعية):

قول: / قَ / وَ / لَ / ← / قَ / وَ / لَ / ←  
 ↓  
 حذف

فالذي حصل هنا هو حذف لقاعدة المقطع الثاني تطبيقا لقانون المخالفة الصوتية بين الحركة وشبه الحركة اللذين يكونان المزدوج الصوتي (و-)، إذ يُضحى في هذا الحذف عادة بالصامت / و / الذي يمثل قاعدة المقطع في المزدوج الصوتي<sup>٥٣</sup> :

← / قَ / وَ / لَ / ←  
 ↓  
 حذف

فلما حذف قاعدة المقطع الثاني تُركت قمة المقطع وحدها، فما كان منها إلا أن تنتقل إلى المقطع المجاور لها، فلما حصل الانتقال تشكلت حركة مديدة طويلة تجسدت في الألف المديدة، ثم يعاد بعد ذلك التشكيل المقطعي<sup>٥٤</sup>:

← / قَ / وَ / لَ / ←  
 ↓  
 حذف

/ قَ / وَ / لَ / وبهذا التشكيل المقطعي يظهر الوزن الصوتي للفعل (قال) بأنه (فال) وليس (فعل).

والحال نفسه في الفعل (باع)، الذي أصله (بَيَع)، يحصل فيه ما حصل في سابقه من توجيهه مقطعي<sup>٥٥</sup>، فاستغلال الإمكانيات المقطعية التي تحيها بنية الكلمة في عملية توجيهه وزن الكلمة الصوتي على وجه التحديد أمر مسلم به عند من يتبنى فكرة الوزن الصوتي.

أما في الفعل (خاف)، الذي أصله (خَوَفَ)، فيكون التقسيم المقطعي على وفق الآتي:

خوف: / خَ / وَ / فَ / ←

<sup>٥٢</sup> ينظر: سر صناعة الإعراب: ١ /  
<sup>٥٣</sup> ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية: ٤٢٤، وينظر: ظاهرة التخفيف في اللغة العربية، دراسة صرفية صوتية: ١١٩ .  
<sup>٥٤</sup> ينظر: ظاهرة التخفيف في اللغة العربية، دراسة صرفية صوتية:  
<sup>٥٥</sup> ينظر: المصدر نفسه.

← / خَ / وِ / فِ / ←  
 ↓  
 حذف

← / خَ / ∅ / فِ / ←

فلما حصل الحذف بقيت قمة المقطع وحدها فحذفت لحصول الانزلاق بين حركتي الفتحة والكسرة فتغلّبت الفتحة على الكسرة لتقدمها على الكسرة، فأشبع الفتحة فتنتج عن ذلك الألف المدية، وأعيد التشكيل المقطعي<sup>٥٦</sup>:

← / خَ / ∅ / فِ / ←  
 ↻

← / خَ / ِ / فِ / ←

← / خَ / فِ / ← (خاف) ← (قال)

يقول ابن جني في هذا الاتجاه: ((ويدلك على أن الحركات أبعاض هذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه))<sup>٥٧</sup>، وهذا التوجيه يؤدي إلى أن الواو المتحركة والواو الساكنة في الأصول الصرفية المتصورة في (قَوْل) و(قَوْل) لا بد أن تحذف من هذا الأصل وتشبع الحركة التي على القاف في كلا الأصلين فينتج عن هذا الإشباع الفعل (قال) والفعل (قيل)، فكان وزن الأول (قال) ووزن الثاني (فيل)، يقول ابن جني: ((الألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة، والواو ضمة مشبعة))<sup>٥٨</sup>

ب - الفعل الثلاثي (دعا) و(سعى) معتلا اللام، اللذان أصلهما (دعو) و(سعي) تحركت فيهما الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفا وفقا للقاعدة الصرفية السابقة.

أما التشكيل المقطعي لهذين الفعلين فيكون كالآتي:

دعو: / دَ / عَ / وِ / ← / دَ / عَ / وِ / ←  
 ↓  
 حذف

<sup>٥٦</sup> ينظر: ظاهرة التخفيف في اللغة العربية: ١٢٠.

<sup>٥٧</sup> سر صناعة الإعراب: ١٨/١.

<sup>٥٨</sup> المصدر السابق: ٢٣/١.





نتخلص من الثقل الصوتي في هذا الموضع من خلال تطبيق المماثلة الصوتية بين الحركة وشبه الحركة، بسبب نشوء مزدوج هابط مرفوض مقطعياً (أ ي)، وذلك بإبدال الياء واوا، ليتوافق مع الضمة (أ و)، ولكننا نلفي أن هذا المزدوج أيضاً مرفوض مقطعياً، مما يؤدي إلى ضرورة المخالفة بين عنصري المزدوج وذلك عن طريق حذف شبه الحركة (الواو)، ثم إشباع الحركة القصيرة (الضمة) لتتشكل ضمة طويلة تعوض عن شبه الحركة<sup>٦٤</sup>، ويمكننا ترجمة ما ذكر مقطعياً وفقاً للآتي:

مُيقن: / أ ي اق - ن / ← / أ م - أ ي اق - ن /  
 ↓  
 حذف

← / أ م - أ ي اق - ن / ← / أ م - أ ي اق - ن /  
 ↓  
 حذف

← / أ م - أ ي اق - ن / ← / أ م - أ ي اق - ن / (موقن) ← (موقل)

وتتكرر النظرة نفسها والآلية نفسها في (طوبى) التي أصلها (طُيبى)، فلما كان الانتقال من ضم إلى كسر (مجسد في الياء الساكنة) فيه من الصعوبة ما لا يخفى - وفقاً للتوجيه الصرفي - كان لزاماً أن تبدل الياء الساكنة واوا لتصير (طوبى)، لكن الأمر في حقيقته على خلاف ذلك، فلم تبدل الياء واوا، لكنها حذفت وأشبعت حركة الضمة التي على الطاء فتولدت الواو المدية نتيجة هذا الإشباع، كالذي حصل تماماً في ميقن وميسر وميقظ.

طيبى: / أ ي ب - ن / ← / أ ي ب - ن /  
 ↓  
 حذف

← / أ ي ب - ن / ← / أ ي ب - ن /  
 (فولى)

أما إذا انتقلنا إلى (تقوى، وفتوى، وشروى) التي أصلها على التوالي: تقيا، وفتيا، وشريا (فإن العرب تبدل من الياء واوا في الاسم، والصفة تُترك

<sup>٦٤</sup> ينظر: ظاهرة التخفيف في اللغة العربية: ١٢٣، و

على حالها، نحو: خزيا، وصديا، وريا))<sup>٦٥</sup>؛ وهم فعلوا ذلك كما يقول الصرفيون لسببين مهمين هما:

**السبب الأول:** لأجل تعادل الحركات، فيكون الطرف الأول خفيفا والطرف الأخير من الكلمة ثقيلًا<sup>٦٦</sup>، ((ففي طرف الكلمة الأول فتحة، وفي طرف الكلمة الأخير ياء مفتوحة وهي خفيفة أيضا، فلزم التوازن بين طرفيها بإبدال الياء واوا.))<sup>٦٧</sup>

**السبب الثاني:** لأجل التفرقة بين الاسم والصفة، فهم ((قلبوا الياء واوا في الاسم دون الصفة؛ لأن الصفة تشبه الفعل، والواو أثقل من الياء، فلما عزموا على إبدال الياء واوا جعلوا ذلك في الاسم لخفته، فكان عندهم من أجل ذلك أحمل للثقل.))<sup>٦٨</sup>، أما الصفة فلا يبدل فيها الياء واوا بل تترك على حالها، مثل: خزيا، وصديا، وريا<sup>٦٩</sup>.

وبالنظر الدقيق إلى هذين السببين يجد البحث نفسه مضطرا إلى مناقشتها والإدلاء برأيه فيهما على النحو الآتي:

أ - قضية التعادل الصوتي بين الحركات يقررها الافتراض البحث ولا يقبلها الواقع التطبيقي على مستوى البنية الصرفية المنطوق بها؛ لأن التعادل في الأصل يتم بين شيئين من جنس واحد، إما بين صائتين أو صامتتين، لكن الواقع الصوتي في الكلمات المذكورة سلفا (تقوى - فتوى - شروى) تمت بين فتحة (صائت قصير) وواو مفتوحة (صامت + صائت قصير)، فلا توجد مجانسة بين طرفي الكلمة حتى يتم التعادل أو المعادلة بين هذين الطرفين، فلو كان الطرف الأول للكلمة مبدوءا بفتحة (صائت قصير) وكان الطرف الثاني منتهيا بكسرة (صائت قصير) مثلا كان بالإمكان حينئذ أن نحكم على هذه الحالة بالتعادل الصوتي لأن أحد الطرفين خفيف والطرف الآخر ثقيل، وعلى هذا الأساس لا يكون مبدأ التعادل الصوتي الذي أقره الصرفيون القدامى سببا في إبدال الياء واوا في (تقوى، وفتوى، وشروى).

ب - عندما نوازن بين مجموعة الألفاظ التي حصل فيها قلب (تقوى، وشروى، وفتوى) ومجموعة الألفاظ التي لم يحصل فيها هذا القلب (خزيا، وصديا، وريا)، والتي لم تتحول إلى (خزوا وصدوا وروا) فإننا نخرج من هذه الموازنة بنتيجة تفيد أن مبدأ التعادل الصوتي في هذه الصفات متحقق أيضا على وفق ما استند إليه الصرفيون في أن الطرف الأول من الكلمة مفتوح والطرف الأخير من الكلمة منتهٍ بياء مدية تُشَمُّ منها رائحة الكسرة، وهذا الشيء نفسه تنسم به

<sup>٦٥</sup> الممتع في التصريف: ٥٤٢/٢.

<sup>٦٦</sup> ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٧٧/٣ - ١٧٨.

<sup>٦٧</sup> ظاهرة التخفيف في اللغة العربية: ١١٣.

<sup>٦٨</sup> الممتع في التصريف: ٥٤٢/٢.

<sup>٦٩</sup> المصدر نفسه.





محذوفٌ فيه لامُ الفعل وموضوعُ مكانه هذه الياء، فيكون على هذا الأساس (فَعِي)، ويمكن أن نجسد ذلك مقطعيًا على النحو الآتي:

رضو: / رَ - ضَ - / و - / ← / رَ - ضَ - / و - /  
 ↓  
 حذف

← / رَ - ضَ - / Ø - / (تجتلب ياء من خارج السياق الصوتي)  
 ↑  
 ي (مجتلبة)

← / رَ - ضَ - / ي - / (رضي) ← (فعي)، وهكذا في شقي، وغبي، وقوي.

أما في (سيد) و(ميت) اللتين أصلهما (سيود) و(ميوت) فالذي حصل فيهما هو ((تتابع مزدوجين... وهذا التتابع أشبه بتتابع الكسرة والضمة، حيث تقع فيه الواو إثر الياء، ونظرا لصعوبة هذا التركيب وكراهة اللغة له، فإنها مالت إلى إحداث الانسجام.... بتغليب عنصر الكسرة على عنصر الضمة.))<sup>٧٢</sup>، وحصلت الغاية للكسرة وذلك باجتلاب ياء من خارج السياق الصوتي؛ لأجل الإدغام.

ويمكننا أن نجسد ما ذكر مقطعيًا وفقا للآتي:<sup>٧٣</sup>

ميوت: / مَ - يَ - / و - / تَ - / ← / مَ - يَ - / و - / تَ - / ← / مَ - يَ - / Ø - / تَ - /  
 ↓  
 حذف  
 ي (مجتلبة لأجل الإدغام)

← (ميت) ← (فيل)، وهكذا في (سيد) وما كان على شاكلته.

أما ما حصل في (صيام، وقيام، وسياط، وديار، وحياض) التي يتجسد أصلها الصرفي على التالي في: صوام، وقوام، وسواط، ودوار، وحواض، فيوضح أهل الصرف علة القلب بقولهم: ((الألف أقرب إلى الياء منها إلى الواو، فهي أشبه بها، لأن الياء من وسط اللسان، والواو من الشفتين، والألف من الحلق، واعتلت لوجود الكسرة قبلها، لأن الكسرة مجانسة للياء فاجتذبت الواو إلى الحرف الذي هو مجانسها.))<sup>٧٤</sup>، وعلى هذا أفينا دوماً أن الكلمة العربية تنزع للتجانس الصوتي بين الحركات، فلما كان التجانس بين الكسرة والواو المفتوحة غير متحقق لزم في هذه الحالة قلب الواو ياء لخلق هذا

<sup>٧٢</sup> المنهج الصوتي للنبية العربية: ١٨٩ - ١٩٠، وينظر: ظاهرة التخفيف في اللغة العربية: ١٢٢.

<sup>٧٣</sup> ينظر: ظاهرة التخفيف في اللغة العربية: ١٢٢.

<sup>٧٤</sup> الأمالي الشجرية: ٥٢/٢.



وتأسيسا على ما تقدم من تحليلات وتوجيهات، وإجابة على التساؤل السابق الذي وضعه البحث وهو:

**هل يمكن للوزن الصوتي أن يكون بديلا عن الوزن الصرفي؟، فإننا نلاحظ الآتي:**

١ - الوزن الصرفي يعيد الكلمة الموزونة إلى أصلها الصرفي، أما الوزن الصوتي فلا يعيد الكلمة الموزونة إلى أصلها، بل يعالجها في حال نطقها.

٢ - الوزن الصوتي يقوم أساسا على المعالجة المقطعية، أما الوزن الصرفي فيقوم على المعالجة الصرفية (الاشتقاقية).

٣ - الوزن الصرفي يمثل البنية العميقة للصيغة الصرفية، أما الوزن الصوتي فيمثل البنية السطحية للصيغة ذاتها.

٤ - نستطيع من خلال الوزن الصرفي أن نتابع الاشتقاقات المتنوعة للفظة، أما الوزن الصوتي فلا يتيح لنا هذه المتابعة لأنه يعتمد على ظاهر اللفظة.

٥ - الوزن الصرفي يعين على التحليل الصرفي للكلمة، أما الوزن الصوتي فيعين على التحليل الصوتي (المقطعي).

٦ - يشترك الوزن الصوتي في كثير من الأحوال مع الوزن الصرفي، إذ لا يمكن معرفة الوزن الصوتي بتشكيلاته المقطعية المتعددة، ولا يمكن معرفة الوزن الصرفي بتغييراته الداخلية إلا بالرجوع إلى الأصل الصرفي الذي يعد منطلقا رئيسا لمعرفة الوزنين: الصرفي والصوتي.

٧ - الوزن الصرفي يقوم بإخضاع البنية الصرفية له، إذ لا يمكن التمييز بين هذه البنى إلا بوساطته، أما الوزن الصوتي فيكشف عن هوية الكلمة من الناحية الصوتية (المقطعية).

٨ - إن دراسة الأصل الصرفي لها ارتباط وثيق بالوزن الصرفي، إذ لا يمكن أن تقوم هذه الدراسة ولا يستقيم عودها إلا بمعرفته، فهو الذي يحدد هوية الكلمة العربية؛ أهي مجردة أم مزيدة، أم هي معلة أم مبدلة، فبلغت أهميته والحاجة إليه في معرفة عدد حروف الكلمة وترتيبها وما فيها من أصول وزوائد وحركات وسكنات وما

طراً عليها من تغيير، أما إذا اتجهنا صوب الوزن الصوتي فإن بعضاً من ذلك يتأتى لنا معرفته.

وبناء على ما تقدم لا نستطيع أن نطالب علماء الصرف القدامى بما توصل إليه علماء الأصوات المحدثون، فما توصل إليه الصرفيون من تسويغات صرفية وتحليلات لبنية الكلمة تتفق مع منهجهم اللغوي وفكرهم الصرفي واستقرائهم العلمي، وما توصل إليه المحدثون يتوافق مع التطورات التي حصلت في مجال علم الأصوات بكافة اتجاهاته ووسائله، فكل عمل على وفق ما يمتلك من إمكانيات.

وخلاصة القول: لا يمكن أن يكون الوزن الصرفي بديلاً عن الوزن الصوتي، ولا يمكن أن يكون الوزن الصوتي بديلاً عن الوزن الصرفي، فكل واحد منهما يعمل في اتجاه يخدم بطريقة أو بأخرى البنية الصرفية، ولا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نفاضل بينهما أو نقدم أحدهما على الآخر. فالوزن الصرفي له خصائصه الصرفية القريبة من الأصل الصرفي، والوزن الصوتي له خصائصه الصوتية ذات التشكيلات المقطعية التي توضح التغييرات التي تحصل في بنية الكلمة على أساس صوتي.

وبعد ذلك كله يبقى الأصل الصرفي كياناً من كيانات الدراسة اللغوية (الصرفية)، بصرف النظر عن الانتقادات التي وجهت إليه، والمناقشات التي قيلت بصده، قديماً أو حديثاً، لكنه يظل الأصل الذي يُعتمد عليه في غير واحد من المواضيع التي يبني عليها الصرفيون والصوتيون أبحاثهم ودراساتهم.

### عصارة البحث:

بعد هذا التطواف في الأصل الصرفي ومتعلقاته توصل البحث إلى جملة من النتائج التي سأعرضها، أما بقيتها فهي موجودة في أثناءه، ومن أهم هذه النتائج ما يأتي:

١ - الأصل الصرفي مصطلح صرفي محض، يعتمد اعتماداً كلياً على الأصول الصرفية المفترضة التي اخترعها الصرفيون وفقاً لمنهجية صرفية محددة.

٢ - يمثل الأصل الصرفي البنية العميقة للكلمة، إذ لا يمكن أن تظهر هذه البنية إلا بالوزن الصرفي.

٣ - الأصل الصرفي يمثل في الأصل أصل الوضع الصرفي الذي يتكون أساساً من تقاطع أصل الصيغة الذي يعرف بالجزر اللغوي وأصل الاشتقاق ويؤدي هذا التقاطع إلى معرفة القاعدة الصرفية التي تسمى قاعدة الأصل أو أصل القاعدة.

٤- يمثل الوزن الصرفي المرآة العاكسة للأصل الصرفي، فهو المعبر عنه، والمتحدث باسمه.

٥- لا يعبر الوزن الصوتي عن الأصل الصرفي، لأنه يعتمد على ظاهر الكلمة، فهو يعبر عن البنية السطحية للمفردة اللغوية، فما يحصل في هذه المفردة من زيادة أو نقصان أو تغيير ينعكس مباشرة على هذا الوزن، فما هو منطوق أثبت وما لم يكن كذلك لم يثبت.

٦ - لا يمكن أن يكون الوزن الصوتي بديلا عن الوزن الصرفي وبالعكس، لأن كل واحد يعالج الكلمة وفقا لمنهجية معينة تختلف عن الأخرى.

٧ - لا نستطيع أن نتوصل إلى الوزن الصوتي والزن الصرفي إلا بمعرفة الأصل الصرفي، المتفق على صيغته عند القدامى والمحدثين، والمختلف في توجيهه عندهم، فمنهم من وجهه صرفيا فتوصل إلى الوزن الصرفي، ومنهم من وجهه صوتي (مقطعيًا) فتوصل إلى الوزن الصوتي.

### ثبت المصادر والمراجع

